

Document: EB 2012/107/R.30  
Agenda: 14(a)  
Date: 10 December 2012  
Distribution: Public  
Original: English

A



## تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: [gb\\_office@ifad.org](mailto:gb_office@ifad.org)

**Ruth Farrant**

المراقب المالي ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2281

البريد الإلكتروني: [r.farrant@ifad.org](mailto:r.farrant@ifad.org)

**Conrad Lesa**

مدير المحاسبة والإبلاغ المالي

رقم الهاتف: +39 06 5459 2181

البريد الإلكتروني: [c.lesa@ifad.org](mailto:c.lesa@ifad.org)

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة بعد المائة

روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للاستعراض

## تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والعشرين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها في اجتماعها الخامس والعشرين بعد المائة المنعقد في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

### اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول الأعمال بعد إضافة بند بعنوان 'مسائل أخرى' يتناول مستجدات الآثار المالية للآلية العالمية والتوقعات المستقبلية ذات الصلة.

### محاضر الاجتماع الرابع والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- وافقت اللجنة على محاضر اجتماعها الرابع والعشرين بعد المائة دون إبداء أية تعليقات.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2013، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2013 وخطته الإشارية للفترة 2014-2015

4- يتناول تقرير منفصل (EB 2012/107/R.3) المناقشات التي دارت في اللجنة حول هذا البند.

### تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2011

5- عرضت الإدارة إحصاءات عن تقارير مراجعة المشروعات لعام 2011. وذكرت الإدارة أن تلك السنة سجّلت استقراراً في النسبة بين الآراء المتحفظة والآراء غير المتحفظة (76 في المائة بدون تحفظات و24 في المائة بتحفظات في عام 2010 مقابل 80 في المائة بدون تحفظات و20 في المائة بتحفظات في عام 2011). وأوضحت الإدارة أن الآراء المتحفظة لا تعني دوماً ضعفاً ائتمانياً ولكنها قد تنشأ في بعض الأحيان عن مسائل تقنية، وأن الآراء غير المتحفظة يمكن أن تخفي مشاكل ائتمانية خطيرة. وقد زودت خطابات الإدارة وعملية استعراض مراجعة حسابات المشروعات الإدارة بضمانات ائتمانية إضافية.

6- وشملت الإحصاءات الأخرى تقديم تقارير مراجعة الحسابات في الوقت المناسب، وهو ما كشف عن زيادة في معدل تقديم التقارير في المواعيد المناسبة في عام 2011 مقارنة بالسنة السابقة. وعموماً فإن شركات المراجعة الخاصة أكثر كفاءة في هذا الصدد مقارنة بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

7- وأبلغت اللجنة بالتزام الصندوق باتخاذ إجراءات فورية على مستوى المشروعات لحسم أي مسائل محددة فيما يتعلق بالرقابة، بما في ذلك وضع خطط عمل محددة زمنياً. ويرصد تنفيذ خطط العمل خلال بعثات الإشراف وفي أثناء استعراض تقارير المراجعة اللاحقة.

8- وشملت الكفاءات والتحسينات الأخرى في الإدارة المالية ما يلي:

- تركيز مسؤوليات الإدارة المالية للمشروعات في شعبة واحدة (شعبة المراقب والخدمات المالية) اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2012، وهو ما سمح باتباع نهج أكثر ترابطاً وأكثر اتساقاً في معالجة المسائل الائتمانية.

- وافق المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2011 على المبادئ التوجيهية المنقحة لمراجعة حسابات المشروعات.
  - صدرت في يونيو/حزيران 2012 نسخة محدّثة من دليل الإدارة المالية.
  - جرى ترشيح عملية تصفية المتأخرات.
  - تم إعداد وإصدار دليل لإدارة المالية في المنظمة.
  - أقيم منتدى حول الإدارة المالية للمشروعات وأصحاب المصلحة الداخليين لإقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أفريقيا الغربية والوسطى وأفريقيا الشرقية والجنوبية) في أغسطس/آب 2012. وسيقام بعد ذلك منتدى للناطقين باللغة الفرنسية في يناير/كانون الثاني 2013.
  - بدأ العمل في أداة للتعليم الإلكتروني باللغة الإنكليزية لأصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين في مجال مبادئ وممارسات الإدارة المالية الأساسية.
- 9- والتمس أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن الطريقة التي تعتمزم بها الإدارة التعامل مع الاختلافات بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وبين شركات المراجعة الخاصة فيما يتعلق بجودة تقارير المراجعة ودقة مواعيد تقديمها؛ وما إذا كان من الممكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والشركات الخاصة أن تقدّم إحصاءات إقليمية فيما يتعلق بالتقارير التي تحتوي على آراء متحفظة أو غير متحفظة؛ وأنواع تقارير مراجعة حسابات المشروعات التي تخضع لإشراف مباشر من الصندوق أو من المؤسسات المتعاونة.
- 10- والتمس الأعضاء إيضاحات أخرى بشأن أنواع عمليات المراجعة التي تجريها المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وشركات المراجعة الخاصة وتحديد أسماء مؤسسات المراجعة العليا؛ وما إذا كانت الإدارة تتوقع إجراءات موجّهة محددة على المستوى القطري، وما إذا كان من المتوقع إجراء عمليات منهجية لبناء القدرات؛ وجدول التصنيفات المقارنة للسنوات السابقة.
- 11- وردّت الإدارة بأن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات هي مكاتب حكومية يعمل فيها مراجعون عامون. وتستخدم هذه المؤسسات في الأغلب في الإقليمي أفريقيًا الشرقية والجنوبية وآسيا والمحيط الهادي. وأبلغت اللجنة أيضاً بالشرط الذي يقضي بأن تشمل أي عملية من عمليات مراجعة الحسابات ثلاثة آراء مختلفة تغطي مختلف جوانب الإدارة المالية للمشروع. وحول مسألة الاعتماد على المؤسسات المتعاونة، أوضحت الإدارة أنها طلبت آراءها وأفكارها وتستطلع مجالات التعاون والعمل المشترك. وذكرت الإدارة أنها بدأت في بناء قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من أجل مساعدتها على فهم متطلبات الصندوق، بما في ذلك متطلباته على المستوى القطري المستهدف. وأخذت الإدارة علماً بالمعلومات الأخرى المطلوبة لإدراجها في تقرير السنة المقبلة عن وضع تقارير مراجعة حسابات المشروعات.
- 12- واختتمت رئيسة اللجنة المناقشات التي دارت حول هذا البند وأشارت إلى التحسينات التي تحققت في مواعيد تقديم التقارير وتناقص عدد الآراء المتحفظة. وعلاوة على ذلك فقد شجعت رئيسة اللجنة الإدارة على مواصلة العمل مع أصحاب المصلحة الخارجيين في هذا المضمار، لا سيما من أجل تعزيز المبادرات الموجهة لبناء القدرات في الأقاليم الأقل من حيث القدرات. وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

### الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق

- 13- أبلغت اللجنة بثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق بتقحيح بيان سياسة الاستثمار:
- (أ) التغييرات المقترحة على صياغة بيان سياسة الاستثمار على النحو المحدد في الضميمة 1 بالوثيقة المعروضة؛
- (ب) مقترح تخفيض القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر المشروطة المسموح بها على النحو المحدد في الضميمة 2 بالوثيقة المعروضة؛
- (ج) تحديث يتناول التقدم العام المحرز في تنفيذ بيان سياسة الاستثمار منذ الموافقة عليه في عام 2011.
- 14- وشملت التغييرات في الصياغة إشارة إلى تقحيح اللوائح المالية التي اعتمدها مجلس محافظي الصندوق؛ وإلغاء الإشارة إلى الشعب والوحدات نظراً لتناول تفاصيل المسؤوليات والوظائف في إطار الرقابة الداخلية الذي سيصاحب بيان سياسة الاستثمار.
- 15- وأبلغت اللجنة أن الصندوق يستخدم القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة في قياس ميزانية المخاطر. ويمثل ذلك مقياساً لمتوسط خسائر الحافظة المحتملة المتوقعة في بعض الظروف البالغة الصعوبة. وتمت الموافقة في بيان سياسة الاستثمار على الحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر المشروطة في الحافظة الكلية بمستوى 10 في المائة وذلك خلال الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي. وكشفت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجريت لاحقاً عن أن القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لا تتجاوز 5.6 في المائة، وبالتالي فقد تمت التوصية بتعديل الحد الأقصى المسموح به لميزانية القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة في الحافظة الكلية لتصل إلى 6 في المائة. وعقب موافقة المجلس التنفيذي في عام 2011، تم تنفيذ بيان سياسة الاستثمار بالكامل اعتباراً من الفصل الثالث من عام 2012. وتدار الحوافظ ضمن إطار ميزنة المخاطر وجرت حيازة بعض الأصول التي استوفت مؤخراً شروط الأهلية، مثل سندات ديون الأسواق الناشئة. وعُدلت المبادئ التوجيهية للاستثمار وفقاً لبيان سياسة الاستثمار الجديد، وطُرحت مناقصات جديدة لمدراء الاستثمار الخارجيين. ويجري تعديل دليل الخزانة كي يعبر عن التغييرات التي أُجريت حتى تاريخه، ويجري استعراض المخاطر التشغيلية.
- 16- وطلب الأعضاء إيضاحات بشأن التغييرات الرئيسية في المقترح بشأن العلاقة مع المجلس والإدارة؛ وما إذا كانت ميزانية المخاطر المخفضة ستغير من نهج إدارة الحوافظ؛ وما إذا كانت الإدارة قادرة على تنظيم التغييرات في فئات واضحة؛ وما إذا كانت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أُجريت وتعديل القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة تحمل في طياتها اتباع نهج أكثر تحفظاً. وطلب الأعضاء أيضاً تأكيدات بشأن تقديم بيان سياسة الاستثمار مصحوباً بإطار الرقابة الداخلية عند عرضه على المجلس التنفيذي، وإيضاحات بشأن أدوار ومسؤوليات إدارة الاستثمار.
- 17- وأكدت الإدارة أنه عند إلغاء الإشارة إلى وحدات معينة لم تكن النية تتجه إلى تغيير بيان سياسة الاستثمار، بل كانت تتجه إلى تلافي الحاجة إلى إدخال تعديلات عليه باستمرار تماشياً مع التغييرات الممكنة في تسلسل المسؤوليات الداخلية. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى تجسيد الطريقة التي ترصد بها الإدارة

الظروف المتغيرة المؤثرة على سياسة الاستثمار. ورداً على بعض المسائل المطروحة، وتأكيداً لأعضاء المجلس بأن بيان سياسة الاستثمار المعتمد من المجلس يستند إلى إطار مناسب من حيث التسيير، تم الاتفاق على أنه متى عرضت تعديلات بيان سياسة الاستثمار على المجلس للموافقة عليها، يعرض أيضاً على المجلس إطار الرقابة الداخلية في حال إدخال تعديلات عليه، أو بيان يؤكد عدم إدخال أي تغييرات عليه. ولا يعرض إطار الرقابة الداخلية على المجلس للموافقة عليه. على أنه يمكن للإدارة أن تنتظر في إدخال تعديلات عليه إذا أثرت تساؤلات من أعضاء المجلس. وأكدت الإدارة أيضاً أن تخفيض القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة ليس تحولاً نحو نهج أكثر تحفظاً في الاستثمار، بل لتقليص قدرات ميزانية المخاطر غير المستخدمة، وأكدت كذلك أنه ينبغي من حيث المبدأ ألا يؤثر ذلك على قرارات توظيف الموارد في استثمارات الأسواق الناشئة ذات الجودة الملائمة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن القواعد والإجراءات التشغيلية قد نُفذت وفقاً لإطار الرقابة الداخلية وأنه تجري معالجة تقارير الامتثال على يد فريق إدارة الأصول والخصوم باستخدام البيانات التي يتلقاها من مصرف الإيداع.

18- وتم الاتفاق على أن تعرض الإدارة وثيقة تبين التعديلات التي أدخلت على إطار الرقابة الداخلية، إن وجدت، كلما عرض بيان سياسة الاستثمار على المجلس. واختتمت مناقشة هذا البند.

#### إجراءات إدارة الخبراء الاستشاريين

19- أبلغت الإدارة اللجنة بالأساس المنطقي الذي يستند إليه الصندوق في استخدام الخبراء الاستشاريين، وأكدت أن النظام المستخدم لإدارتهم يعمل بفعالية ويتفق مع النظم المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وفي منظمات الأمم المتحدة.

20- وتناولت الوثيقة المقدمة من الإدارة الخبراء الاستشاريين المعيّنين كأفراد وليس شركات الخبرة الاستشارية المتعاقد عليها في إطار عمليات التوريد التنافسية في الصندوق، أو تعيين الخبراء الاستشاريين للمشروعات من جانب الجهات المتلقية لقروض ومنح الصندوق.

21- ولا تختلف عملية التعاقد مع الخبراء الاستشاريين عن العملية المستخدمة في التعاقد مع الموظفين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل. وتحدد الشعب القائمة بالتوظيف الخبراء الاستشاريين المحتملين باستخدام مجموعة من الوسائل، بما في ذلك قيام بعض الشعب باستخدام نظام قوائم الموظفين الموجهة التي وضعت مؤخراً باستخدام الموقع الشبكي للتعيينات الخارجية في الصندوق من أجل تحديد الخبراء الاستشاريين الذين يتمتعون بمهارات متخصصة. وتقوم الشعب القائمة بالتوظيف بإعداد الاختصاصات واقتراح الترتيبات وإدارة الخبراء الاستشاريين واستعراض فوائدهم والموافقة على المبالغ المدفوعة لهم وتقييم جودة وفعالية خدمتهم. ويضاف هذا التقييم بعد ذلك إلى قاعدة بيانات الخبراء الاستشاريين. وتدعم شعبة الموارد البشرية المديرين الذين يقومون بالتوظيف طيلة هذه العملية.

22- وتسدد أتعاب الخبراء الاستشاريين استناداً إلى هيكل الأجور الصافية الذي حددته لجنة الخدمة المدنية الدولية وفقاً للممارسات المعمول بها في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وتوجد عموماً معدلات أعلى للرسوم في المنظمات المالية الدولية.

23- وأوضحت الإدارة الفرق بين المبالغ المنفقة على الخبراء الاستشاريين في عام 2011 التي وردت الإشارة إليها خلال اجتماع اللجنة في يونيو/حزيران 2012 والمبالغ المسموح بها في ميزانية عام 2011، بما في ذلك استخدام الأموال المخصصة لشواغر الموظفين التي بانتظار تعيين موظفين متفرغين. وأبلغت اللجنة أنه قد أُجري استعراض تناول التوازن الملائم بين الموظفين والخبراء الاستشاريين كجزء من الخطة الاستراتيجية الأوسع لقوة العمل، وبخاصة في دائرة إدارة البرامج. ومن المتوقع عموماً أن ينخفض استخدام الخبراء الاستشاريين. وعلاوة على ذلك فقد فرضت ضوابط على الوظائف والميزانية للحد من نفقات الشواغر وللتأكد من أن المديرين يعيّنون موظفين لشغل الوظائف الشاغرة في غضون سنة واحدة.

24- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتوضيح الفرق بين تكاليف الخبرة الاستشارية المشار إليها في دورة يونيو/حزيران والمبالغ المرصودة في الميزانية. وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات عن خطط مواصلة إعداد قائمة الخبراء الاستشاريين؛ ونفقات الخبراء الاستشاريين حسب الدوائر؛ ومستوى التنوع في الخبراء الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم؛ وتحديد أساليب إشراك البلدان في عملية الاختيار؛ وآراء الإدارة بشأن تعيين الخبراء الاستشاريين لمدد زمنية طويلة (أكثر من 260 يوماً في السنة الواحدة)؛ ومدى ملاءمة استخدام أموال الوظائف الشاغرة لتعيين الخبراء الاستشاريين.

25- وأبلغت الإدارة اللجنة أنه بينما يُنظر إلى عملية تعيين الخبراء الاستشاريين باعتبارها فعالة عموماً من حيث التنوع الواسع في الخبراء الاستشاريين الذين يتمتعون بأفضل المؤهلات لتلبية احتياجات العمل المتطورة في الصندوق، يجري اتخاذ نهج استكشافي في إدخال تحسينات أخرى، بغرض إيجاد النهج الأنسب للظروف والاحتياجات التي ينفرد بها الصندوق. ويبدو أن عملية قائمة الخبراء الاستشاريين الموجهة الحالية قد آتت أكلها بفعالية ولكن سيستمر تقييمها. وعلاوة على ذلك فإن الشُعبة القائمة بالتوظيف تجري تقييمات لجودة عمل الخبراء الاستشاريين، وأما الخبراء الاستشاريون الذين لا يخضعون للتقييم فلن يكونوا مؤهلين للتوظيف مرة أخرى. ومن الخطوات الأخرى المتخذة لمواصلة تحسين العملية إدخال بوابة الخبراء الاستشاريين التي ستزود الخبراء الاستشاريين بصورة أفضل للفرص والإجراءات في الصندوق. وتم تذكير اللجنة بأن البلدان لا تشترك عادة في عملية الاختيار نظراً لأن الخبراء الاستشاريين المشار إليهم ليسوا خبراء استشاريين في المشروعات على مستوى البلد المعني. ولا يشمل الخبراء الاستشاريون الذين يعملون لمدة تزيد على 260 يوماً في السنة سوى نسبة ضئيلة من مجموع عدد الخبراء الاستشاريين المعيّنين، وهي في العادة 5 في المائة. وفي حين أن تلك الترتيبات ليست المعيار السائد، فإن هذه الممارسة مسموح بها إذا وجد ما يسوغها عملياً وبعد استعراضها من شُعبة الموارد البشرية. ويُسمح باستخدام الوظائف لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين بموجب لوائح وإجراءات الموظفين في الصندوق، ويناسب ذلك الفترات المحدودة التي يجري فيها التعيين.

26- ولاحظت رئيسة اللجنة أنه يوجد عدد من المبادرات الجارية في مجال إدارة الخبرة الاستشارية، وأن اللجنة قد ترغب في إعادة النظر في الموضوع في غضون سنة لاستعراض ما يستجد من تطورات رئيسية ولكي تظل على اطلاع كامل على المستجدات. وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

**تقرير عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح**

27- أبلغت الإدارة اللجنة بأنها تتبع نهجا متحفظاً في استخدام تلك الأموال خلال السنة الأولى من أجل ضمان إتاحة موارد كافية في السنة المقبلة لضمان إتاحة موارد كافية في السنة التالية من أجل دعم المبادرات المتوخاة في الوثيقتين EB 2011/104/R.53، و EB 2012/107/R.42. وتشمل هذه المبادرات إعادة تدريب الموظفين باستمرار وتيسير ترتيبات إنهاء الخدمة عند الاقتضاء، سواءً لدعم نتائج عملية الخطة الاستراتيجية لقوة العمل أو لتغطية التكاليف الأخرى غير المتكررة المتصلة بتنفيذ مبادرات الموارد البشرية المتخذة في إطار جدول أعمال التغيير والإصلاح.

28- والتمس الأعضاء إيضاحات حول ما إذا كانت الإدارة قد توقعت عدم الخروج عن حدود مظروف الإنفاق المعتمد وما إذا كانت ستعود إلى اللجنة أو إلى المجلس بشأن الاستخدام المزمع للأموال قبيل اتخاذ أي خطوات أخرى.

29- وأكدت الإدارة أنها تعترم الالتزام بالمظروف. وفي إطار شروط موافقة مجلس المحافظين على نفقات تفعيل الإصلاح، ستقدم تقارير إعلامية عن الاستخدام الفعلي للأموال إلى المجلس التنفيذي (أسوة بما جرى هذا العام) وفي التقرير النهائي الذي سيعرض على مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2014.

30- ولاحظت اللجنة التقرير وطلبت من مكتب المراجعة والإشراف إجراء مراجعة للنفقات الفعلية.

#### التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

(أ) تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثامن لموارد الصندوق

(ب) تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق

(ج) الموارد المتاحة لعقد الالتزامات

31- عرضت الإدارة التقريرين المتعلقين بوضع مساهمات التجديد الثامن لموارد الصندوق ومساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق، وسلطت الضوء على التغييرات التي طرأت على التعهدات والوثائق المودعة منذ عرض آخر تقرير على اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في سبتمبر/أيلول. وذكرت الإدارة أن مبلغ تعهدات التجديد الثامن للموارد لم يتغير ولكن مبلغ الوثائق المودعة ازداد بما قيمته 65 مليون دولار أمريكي، وازدادت المدفوعات بما قيمته 30 مليون دولار أمريكي حتى تاريخ صدور التقرير في 30 سبتمبر/أيلول. وعلاوة على ذلك، أودعت مبالغ إضافية بما قيمته 28 مليون دولار أمريكي كوثائق مساهمات منذ نهاية سبتمبر/أيلول حتى تاريخ انعقاد الاجتماع، وازدادت المبالغ المستلمة بما قيمته 36 مليون دولار أمريكي. وتم تقديم تحديث تضمن آخر المعلومات عن البلدان التي سددت أكثر من مليون دولار أمريكي، وشملت تلك البلدان أنغولا، والصين، وإيطاليا، ووثيقة مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية.

32- وأبلغت اللجنة أيضاً بالتغيرات التي طرأت على وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق خلال اجتماع سبتمبر/أيلول، والتغيرات الأخرى التي استجرت منذ سبتمبر/أيلول حتى تاريخه. وبلغت التعهدات 94 في المائة من المستوى المستهدف، وازدادت الوثائق المودعة بما قيمته 58 مليون دولار أمريكي، وازدادت المبالغ المستلمة بنحو 23 مليون دولار أمريكي. وازدادت التعهدات منذ سبتمبر/أيلول حتى تاريخه بمبلغ 8.4 مليون دولار أمريكي، وازدادت الوثائق المودعة بمبلغ 80.9 مليون دولار أمريكي. ووردت وثائق مساهمة كبيرة منذ سبتمبر/أيلول من النمسا وألمانيا واليابان وسري لانكا. وتم استلام 36 في المائة من

وثائق المساهمة حتى تاريخ الاجتماع مقارنة بالنسبة المستهدفة المطلوبة لنفاذ الفعالية، وهي 50 في المائة. وتشجع الدول الأعضاء على إيداع وثائقها مبكراً، ويفضل ألا يتجاوز ذلك نهاية السنة.

33- وتلقت اللجنة أيضاً تحديثاً عن وضع المساهمات التكميلية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي تعهدت له الدول الأعضاء بالتزامات، وسدّدت دولة واحدة، هي كندا، كل مدفوعات تعهداتها البالغة 20.3 مليون دولار أمريكي. وشملت التعهدات الأخرى 8.5 مليون دولار أمريكي من بلجيكا، و85.5 مليون دولار أمريكي من هولندا، و243 مليون دولار أمريكي من المملكة المتحدة.

34- وشملت تعليقات الأعضاء طلبات بشأن جدول يبين التحركات منذ التقرير السابق عن وضع المساهمات؛ وتحديث يتضمن كل ما استجد من تطورات بعد تقديم التقرير؛ وتحديد اتجاه التجديد الجديد للموارد وما إذا كان يسير في المسار الصحيح.

35- وأحاطت اللجنة علماً بالتقارير.

#### (هـ) تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدماتها

36- سلطت الإدارة الضوء على التطورات المهمة في وضع المتأخرات منذ صدور آخر تحديث في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في سبتمبر/أيلول. وعقب موافقة المجلس على خطط إعادة تسوية الديون في دورته في سبتمبر/أيلول، وقعت كل من كوبا والسودان الاتفاقية الخاصة بكل منهما؛ وخرجت كوبا من وضع تخصيص الاعتمادات وبدأت الإدارة في صرف الاعتمادات لمشروعات السودان.

37- وسدّدت مالي كل متأخراتها واستمرت في خدمة ديونها.

38- ولاحظت اللجنة التطورات، وطلبت تحديثاً مسبقاً لما استجد من تغييرات منذ الاجتماع السابق.

#### (د) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق في الفصل الثالث من عام 2012

39- ذكرت الإدارة للجنة أنه يجري العمل على قدم وساق في تنفيذ بيان سياسة الاستثمار الذي أقره المجلس التنفيذي في عام 2011. ويشمل ذلك تمويل ديون الأسواق الناشئة وحوافز السندات العالمية المتنوعة ذات العائد الثابت، وتفويض مدراء الاستثمار الخارجيين بإدارة تلك الحوافز. وتدار كل الحوافز في حدود ميزانية مخاطر الصندوق. وبلغ صافي عائد الاستثمار على مجموع الأصول 2.8 في المائة تقريباً حتى 16 نوفمبر/تشرين الثاني.

40- وطلب الأعضاء إيضاحات بشأن نهج إدارة الاستثمار؛ وما إذا كانت الإدارة قد نظرت في تصوراتها بشأن البلدان التي تمت فيها تصفية الوظائف عقب التطورات الأخيرة في المصرف المركزي الأوروبي؛ وتحركات التدفقات الخارجة الصافية، والتغير في مستوى النقدية التشغيلية بين الفصلين الثاني والثالث؛ والطريقة التي تحقق بها الإدارة توازناً بين الاستثمارات والقروض والمنح المتوقعة من أجل تحقيق هدف المساعدة على إنقاذ 80 مليون نسمة من براثن الفقر.

41- وأكدت الإدارة أن التصورات لم تتغير؛ وأنها لا تزال تستند إلى التصنيف الائتماني للبلدان. وذكرت الإدارة أن الهدف من ذلك هو اتباع بيان سياسة الاستثمار والتقيّد بالمبدأ الأساسي المتمثل في توجيه الصندوق نحو التقليل إلى أدنى حد من احتمالات خسائر رأس المال كأولوية قبل تحقيق أقصى عائد ممكن. وفيما يتعلق



بتحركات التدفقات الخارجة الصافية، أبلغت اللجنة بأن ذلك يخرج عن نطاق اختصاص الخزنة لأنه يتوقف على المرحلة التي وصلت إليها عمليات صرف الأموال للمشروعات. وأوضحت الإدارة الصلة بين الاستثمار والتفويض الشامل للصندوق وأكدت أن الاستثمارات لا تدار بهدف جهود الحد من الفقر. وأشارت الإدارة إلى أنها تتبع بدلاً من ذلك مبادئ تحديد أولويات الحفاظ على رأس المال والسيولة الكافية قبل السعي إلى تحقيق العائد. وفُسرت الإدارة ارتفاع مستوى النقدية التشغيلية بأنه وضع مؤقت ناجم عن تصفية بعض الحوافظ استعداداً للاستثمارات في الحوافظ المعدلة.

42- وأخذت اللجنة علماً بالوثائق المتبقية دون إبداء تعليقات أخرى.

### خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2013

43- أبلغ مدير مكتب المراجعة والإشراف اللجنة بأن خطة العمل المعروضة تأخذ في الاعتبار مسائل المخاطر والموارد. وبالنظر إلى أن تخطيط عمليات المراجعة في عام 2013 يركز على استخدام الموارد استخداماً اقتصادياً وسليماً (الاقتصاد والكفاءة)، ركز مكتب المراجعة والإشراف على مجالات مراجعة عملية الميزانية، وإدارة الاستثمارات الداخلية، والتوريد في المشروعات.

44- وعرض مدير مكتب المراجعة والإشراف قوائم عمليات المراجعة المزمعة والأسس المنطقية التي تستند إليها، وأشار إلى أن المكتب يسمح ببعض المرونة في المجالات التي سيجري تحديدها حتى يمكن التصدي للمخاطر الناشئة في عام 2013. وعرضت حالة التوظيف في الوحدة. وذكر مدير المكتب أن المؤشرات تدل على أن الموارد الإضافية قد تكون مطلوبة لدعم عبء العمل في مجال التحقيقات، وأن العقود المنتهية لموظفي المراجعة المعاونين سيلزم تمديدها. ويعتزم مكتب المراجعة والإشراف العودة إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول لموافاتها بتقرير مرحلي وبأي تغييرات يتم إدخالها على الخطة.

45- وأبلغت اللجنة أن عملية ضمان الجودة الخارجية لا تزال جارية عقب اختيار معهد مراجعي الحسابات الداخليين لإجراء العملية.

46- وطلب الأعضاء توضيحاً للعلاقة بين المخاطر والمجالات المختارة للمراجعة وكيفية اختيار عمليات المراجعة لبلدان معينة.

47- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أن عملية تصنيف المخاطر واختيار عمليات المراجعة تشمل جمع معلومات من مختلف المصادر، بما فيها البيانات المالية، وسجل المخاطر المؤسسية، والمقابلات مع المدراء والموظفين المختصين. ويتوقف أيضاً تحديد المجالات المحتملة للمراجعة على عوامل، من قبيل الانتشار في المنظمة (لتلافي الاهتمام الزائد في مجالات محددة)، ونطاق التغطية الذي شملته عمليات المراجعة الأخيرة، والمبادرات المؤسسية الجارية. وتحدّد قائمة المراجعات المحتملة وترتب أولوياتها وتعرض على رئيس الصندوق للموافقة عليها ثم تعرض بعد ذلك على لجنة مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بمسألة وأشار إلى أن عمليات المراجعة الخاصة ببلدان معينة تُختار خلال السنة على أساس مستويات أنشطة التوريد ومؤشرات المخاطر المعروفة.

- 48- ولاحظت اللجنة ما عرض من ردود واقتُرحت مجالين للنظر فيهما في عام 2013 في إطار البنود التي سيجري تحديدها، وهما إدارة المنح وقياس الأداء المؤسسي. وإضافة إلى ذلك، طُرِح سؤال حول ما إذا كانت المكاتب القطرية ستمثل أحد المجالات المحتملة.
- 49- وأكد مدير مكتب المراجعة والإشراف أن هذا المجال قد خضع للمراجعة في عام 2012 وسوف تعرض نتائج العملية على اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان كجزء من نتائج عام 2012.
- 50- وأقرت اللجنة بموافقة رئيس الصندوق المسبقة على خطة العمل وأعربت عن تأييدها العام للخطة.

### برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2013

- 51- في إطار هذا البند، نظرت اللجنة في برنامج العمل المؤقت لعام 2013، ووافقت على مقترح رئيسة اللجنة بشأن مواصلة النظر في التقارير المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي. واستعرضت اللجنة برنامج العمل المعتمد، ولكنها لاحظت طابعه المؤقت.

### وحدة التفتيش المشتركة: إطار المساءلة في منظومة الأمم المتحدة

- 52- ذكّرت الإدارة اللجنة أن التقرير موضوع المناقشة تناول باستفاضة شرح هذا البند خلال الاجتماع الأخير. وذكّرت اللجنة أيضاً بأن الصندوق ليس طرفاً في وحدة التفتيش المشتركة.
- 53- وطلب الأعضاء من الإدارة أن تعالج في التقرير المقبل مسألة الاتصال بالدول الأعضاء والموظفين، وعملية التوصل إلى 'ثقافة مساءلة'. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لقائمة الاعتمادات الراهنة المدرجة في التقرير.
- 54- واختتمت مناقشات هذا البند على أساس أن تقدّم الإدارة إلى اللجنة في اجتماعها المقبل في مارس/آذار 2013 وثيقة تتناول المسائل المطروحة.

### تحديث شفوي عن التقدم المحرز في التحقق المستقل من الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي

- 55- عرضت الإدارة تحديثاً شفوياً عن التقدم المحرز في مبادرة إدخال تأكيدات الإدارة والتحقق الخارجي من الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي إلى جانب تقرير تأكيدات الإدارة. وذكّرت اللجنة بالفوائد الهائلة المرتبطة بهذه المبادرة، مثل زيادة مصداقية القوائم المالية للصندوق، والحد من مخاطر أخطاء البيانات، والالتزام بإدارة المخاطر وسلامة تسيير العمل، والمواءمة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- 56- وذكّرت الإدارة بتقرير تأكيدات الإدارة الصادر مع القوائم المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 وبأن العلامة البارزة الرئيسية المقبلة هي تأكيدات مراجع الحسابات الخارجي المستقل التي ستنتشر مع رأي المراجع الخارجي بشأن القوائم المالية للسنة المالية 2012.
- 57- وتم إبلاغ الأعضاء بأنه يجري حالياً إجراء مجموعة من الاختبارات على الضوابط من خلال شركة محاسبية مستقلة تعاقد معها مكتب المراجعة والإشراف. وسوف يُجرى المراجعون الخارجيون اختبارات أخرى. وأشارت النتائج التي أسفرت عنها الاختبارات المؤقتة الحالية إلى الفعالية التشغيلية العامة للضوابط وبعض جوانب القصور الثانوية التي جرت معالجتها.

58- ووجهت اللجنة شكرها إلى الإدارة على العرض الذي قدمته، وأقرت بأن المبادرة تسير في المسار الصحيح، وأحاطت علماً بالتطورات الإيجابية. وأحاطت اللجنة علماً بالتحديث الشفوي.

#### مسائل أخرى

59- طلبت الإدارة في إطار البند المعنون 'مسائل أخرى' إطلاع اللجنة على أي تطورات بشأن الآثار المالية المتصلة بالآلية العالمية.

60- وطلبت اللجنة تحديداً من الإدارة تأكيد ما إذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد تمكنت من سداد مدفوعات تمويل ميزانية الآلية العالمية لتغطية العجز الذي أشارت التقارير خلال الاجتماع الأخير إلى أنه بلغ 700 000 دولار أمريكي، وطلبت أيضاً معلومات عن الآثار المالية الممكنة للدعاوى المحتمل إقامتها أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

61- وأكدت الإدارة أنه قد تم تسلم التمويل بانتظام شهرياً، بما في ذلك شهر نوفمبر/تشرين الثاني عندما تعيّن سداد التكاليف الإضافية المطلوبة لتغطية الزيادات المتأخرة في مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة.

62- وأكد المستشار العام إقامة ثلاث دعاوى أمام محكمة منظمة العمل الدولية وأن الإدارة ردت عليها. وإضافة إلى ذلك، قُدمت أيضاً سبعة طلبات للتدخل. ولا تزال الدعاوى القضائية في مرحلة المداولات الخطية ولا يتوقع الفصل فيها قبل 31 مارس/آذار 2013 أو في أثناء عام 2013. وفيما يتعلق بالآثار المالية، أبلغت اللجنة بأنه لم يطرأ أي تغيير على السيناريوهات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ستعلن عن وظائف شاغرة جديدة لكل موظفي الآلية العالمية.

63- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتحديث وتساءلت عما إن كانت هناك أي أطر زمنية تتعلق بإعلانات الوظائف الشاغرة. وجاء في الإيضاحات أن الهدف من ذلك هو معالجة مسألة انقضاء آجال العقود الحالية المحددة بستة أشهر، أي بحلول 31 مارس/آذار 2013.

64- وأحاطت اللجنة بالتحديث واختتم الاجتماع.